مسار برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن
رؤية مستقبلية

د/ محمد محمد حزام القطيبي
أستاذ العلوم المالية والمصرفية المساعد – كلية التجارة – جامعة إب

الملخص :

منذ تحقيق الوحدة في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م مرت عملية الإصلاح الاقتصادي في اليمن بظروف تحول معقدة، فمع وجود التراكمات والأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي ورثتها البلاد من الزمن التشطيري تعرض الاقتصاد للعديد من الصدمات بدءاً بحرب الخليج الثانية، وانتهاءً بالأزمة السياسية والحرب الأهلية التي أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية وتفاقم للمشكلات الاقتصادية بشكل كبير لم يسبق لها مثيل، ومنعاً لمزيد من التدهور الاقتصادي أقدمت الحكومة اليمنية في خطوة غير مسبوقة في تاريخ اليمن الاقتصادي في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي تحت رعاية صندوقي النقد والبنك الدوليين.

وانطلاقاً من عملية الإصلاحات الاقتصادية التي دشنت في مارس ١٩٩٥م تتناول الدراسة تشخيص الوضع الراهن للاقتصاد اليمني بهدف معرفة الاختلالات الهيكلية والمشكلات الاقتصادية التي تواجهه، كما تهتم الدراسة بتقييم عملية الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في اليمن، بالإضافة إلى إيجاد رؤية وحلول يمكن أن تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في اليمن.

مقدمة :

كان تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م يعد بمثابة ثورة جذرية على التشطير بكل مساوئه وتراكماته السيئة اقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً، فقد كانت اليمن في الزمن التشطيري الذي دام أكثر من (١٦٠) عاماً تعاني من التخلف والجمود، وعلى الرغم من أنه خلال العقود الثلاثة الماضية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمن (سابقاً)، وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م في جنوب اليمن (سابقاً)، واستقلاله في ٣٠ نوفمبر من عام ١٩٦٧م، جرت تحولات اجتماعية واقتصادية أدت إلى انفتاح الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي، إلا أنه لم يتمكن الشطرين من تجاوز الوضع الاقتصادي الموروث والمتأزم وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية. وفي أوائل التسعينات ورغم ما حققه اليمن من إنجاز في تحقيق الوحدة بين الشطرين، إلاَّ أن الاقتصاد اليمني واجه

صدمات عديدة بدءاً بآثار حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من عودة الآلاف من المغتربين، وتوقف المساعدات والقروض من الدول الشقيقة والصديقة، وانتهاءً بآثار الأزمة السياسية والحرب الأهلية الداخلية في عام ١٩٩٤م التي أضافت نفقات كبيرة أثقلت كاهل الاقتصاد وأدت إلى أزمة اقتصادية خانقة اكتوى بنارها جميع أفراد الشعب اليمني. وفي مواجهة ذلك أقدمت الحكومة في خطوة غير مسبوقة في تاريخ اليمن الاقتصادي في تبني برنامج إصلاح اقتصادي بالتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين يهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني والحد من المشكلات الاقتصادية التي تفاقمت بشكل كبير.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معرفة عملية الإصلاحات الاقتصادية في البنية الهيكلية للاقتصاد اليمني والتي دشنت في مارس ١٩٩٥م وتقدير مدى تأثيرها على الوضع الاقتصادي في اليمن.

مشكلة البحث:

اقتضت ضرورة الوضع الاقتصادي وتدهوره الذي بلغ أقصى حالاته في عام ١٩٩٤م إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وقوية لمنع حدة التدهور الاقتصادي، الأمر الذي استلزم الإسراع في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بالاتفاق مع المؤسسات الدولية.

وعليه فإن مشكلة البحث تكمن في التعرف على الوضع الاقتصادي الراهن في اليمن ودوافع وأهداف البرنامج، ومستوى النجاحات والإخفاقات التي شهدها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- دراسة وتحليل الوضع الاقتصادي في اليمن.

٢- التعرف على الآثار الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن، وإلقاء الضوء على ما إذا كان البرنامج قد أسفر عن آثار إيجابية أو سلبية في البلاد، وانعكاس هذه الآثار على الاستقرار الاقتصادي.

٣- إبراز الدور الذي لعبه برنامج الإصلاح الاقتصادي عند تنفيذه على الاقتصاد اليمني.

٤- التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وإيجاد رؤية علمية لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على الأسلوب التحليلي الوصفي عند دراسة الوضع الاقتصادي الراهن باعتباره من أفضل

المناهج، مع إمكانية استخدام الأدوات التحليلية المناسبة لبيان الآثار الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

هيكل البحث:

على ضوء طبيعة البحث وأهميته والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، فإن البحث سيقسم إلى أربعة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي قبل الإصلاحات الاقتصادية (١٩٩٠-١٩٩٤م).

المبحث الثاني: مراحل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الثالث: آثار ونتائج تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية ١٩٩٥-٢٠٠٦م.

المبحث الرابع: مستقبل برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الأول
الوضع الاقتصادي قبل الإصلاحات الاقتصادية
١٩٩٠ – ١٩٩٤م

دخلت اليمن عقد التسعينات من القرن العشرين وهي تصنف من ضمن الدول الأقل نمواً في العالم، فمنذ بداية السبعينيات والبدء في إعداد الخطط والبرامج الاقتصادية وحتى نهاية الثمانينات واجه الاقتصاد اليمني بشطريه تحديات كبيرة ومتعددة بسبب السياسات والتوجهات التي انتهجها الشطرين سابقاً، ففي الشطر الجنوبي انتهج النظام الفكر الاشتراكي وأسلوب التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على معظم الأنشطة الاقتصادية، بينما الشطر الشمالي أخذ بالنظام الرأسمالي المختلط وعزز من دور الدولة في بعض الأنشطة الاقتصادية السيادية، واتجه نحو الأخذ بكل من التخطيط الاقتصادي وقوى السوق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونتيجة لتلك السياسات لم تحقق اليمن تنمية حقيقية مستدامة وشاملة، واتسم الاقتصاد بالعديد من الخصائص أهمها: ضعف البنيان الاقتصادي، وتدني الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل برامج التنمية بسبب الادخار السالب، بالإضافة إلى العجز الدائم في الموازنة العامة، وتنامي الضغوط التضخمية، وتفاقم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها على الاقتصاد، لينعكس ذلك سلباً اقتصادياً وتنموياً على الشطرين سابقاً[١].

وبالرغم من تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م، إلا أن الدولة الجديدة ورثت تراكمات وأعباء مالية واقتصادية سياسية جسيمة من دمج اقتصادين مختلفين ومتخلفين في آن واحد، وزاد الوضع سوءاً نتيجة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م عودة الآلاف من المغتربين العاملين من السعودية ودول الخليج، وتوقف شبه كامل للقروض والمساعدات الخليجية، وانخفاض المعونات والقروض الغربية، إضافة إلى حرب صيف

١٩٩٤م والخسائر الكبيرة التي رافقتها هي الأخرى ساهمت في زيادة أعباء الاقتصاد اليمني.

جدول رقم (١)

المؤشرات الاقتصاديـة في الجمهورية اليمنية

للأعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٤ ، ٢٠٠٥م

م	المؤشـرات الاقتصاديـة	١٩٩٠م	١٩٩٤م	٢٠٠٥م
١	الناتج القومي (مليون دولار)	٨٨٢٣	٤٧٧٥	١٠١٠٦
٢	النمو الحقيقي	-	(-٣.٦٢)	٣.٨
٣	التضخم (٪)	٣٢	١٠٥	١١.٨
٤	سعر الصرف (ريال/ دولار)	١٢.٥	٨١	١٩١.٤
٥	الميزان التجاري (مليون دولار)	٩١٠	(-٢٧)	٥٨٤
٦	الاحتياطي (مليون دولار)	-	٣٥٧	٦.٤١٤
٧	الديون الخارجية (مليون دولار)	٨١٥٣	٨٤٤٣	٥.١٦٧
٨	العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي (٪)	٨	١٦.٣	٦
٩	متوسط نصيب الفرد (دولار)	٦٨٦	٣٢١	٤٨٩

حسبت وجمعت من مصادر:

- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٥م.
- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ١٩٩٩م.
- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، نشرات إحصائية مالية متفرقة، ٩١، ٩٤، ٢٠٠٥م.

كل تلك العوامل والأزمات أدت إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية، ووصل الاقتصاد اليمني إلى مرحلة حافة الهاوية، وتراجعت المؤشرات الاقتصادية بصورة لم يسبق لها مثيل، كما يبينه الجدول رقم (١). ويمكن إبراز أهم مؤشرات الحالة والوضع الحرج لأداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة ٩٠-١٩٩٤م في الآتي:

١- تعرض الاقتصاد اليمني إلى حالة من الركود الاقتصادي وانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي من (٨٨٢٣) مليون دولار في عام ١٩٩٠م إلى نحو (٤٧٧٤) مليون دولار في عام ١٩٩٤م، مما أدى ذلك

إلى انخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع اليمني من (٦٤٦) دولار إلى (٣٢١) دولار خلال نفس الفترة، وكما يوضحه الجدول رقم (١).

٢- تنامي العجز في الموازنة العامة للدولة بصورة كبيرة بسبب تزايد النفقات بمعدلات تفوق كثيراً الزيادة المحققة في الإيرادات ليصل معدل العجز إلى نحو (١٦.٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤م مقارنة بـ(٨٪) في عام ١٩٩٠م.

ويرجع تنامي العجز في الموازنة بشكل كبير إلى الالتزامات المالية الكبيرة لعملية دمج المؤسسات والأجهزة، وتسهيل عملية انتقال الكوادر الوطنية في الجهازين المدني والعسكري لكلا الشطرين سابقاً، وتوحيد الأجور والمرتبات للكادر الوظيفي، بالإضافة إلى التوظيف العشوائي لكوادر جديدة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على أسس حزبية ودون أن تستوفي منهم الشروط الوظيفية، فضلاً عن منح القيادات السياسية والعسكرية للعديد من الامتيازات العينية والمالية المغرية لانتقالهم بين محافظات الجمهورية[٢].

إلى جانب ذلك تحملت الدولة الجديدة عقب اندلاع أزمة الخليج الثانية نفقات إضافية لإيواء وتسكين العائدين من الخليج وتقديم الخدمات التعليمية والصحية لهم، بالإضافة على النفقات الأخرى مع دخول البلاد أزمة سياسية حادة أدت إلى حرب صيف ١٩٩٤م ضاعفت من التكاليف والنفقات في شكل إعادة بناء المؤسسات الحكومية التي دمرتها الحرب وإعادة تسليح الجيش والتعويضات المادية للمتضررين وكفالة أسر الشهداء والجرحى.[٣]

وكانت السياسة المالية والنقدية خلال الفترة ٩٠-١٩٩٤م غير مستقرة وواضحة، حيث اتسمت السياسة المالية بأنها سياسة توسعية تمثل ذلك في نمو النفقات بشكل متسارع، وبمقابل ذلك تدني نمو الإيرادات، وذلك لما تخلل أجهزة التحصيل للإيرادات من ضعف وفساد مالي وإداري، وإضافة إلى ذلك إعطاء إعفاءات ضريبية وجمركية مبالغ فيها وغير مبررة.[٤]

كما كانت السياسة النقدية تتسم بالجمود وتمثل ذلك في ثبات أدوات السياسة النقدية، حيث ظل الاحتياطي النقدي القانوني وإعادة الخصم وأسعار الفائدة ثابتة لم تتغير بالرغم من وجود الاختلالات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي، كما كانت السلطات النقدية تابعة للحكومة في تلقي التعليمات منها باتباع سياسة غير رشيدة من خلال الإفراط النقدي وطبع نقود جديدة لتمويل العجز في الموازنة العامة دون مراعاة نمو الناتج المحلي وواقعها الاقتصادي.[٥]

٣- تعرض الاقتصادي اليمني إلى موجة من الضغوطات التضخمية وارتفاع في مستوى الأسعار بمعدلات عالية لم يسبق لها مثيل لتصل إلى نحو ١٠٥٪ في عام ١٩٩٤م[٦].

٤- تدهور العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث ارتفع سعر صرف الريال مقابل الدولار من (١٢) ريال في عام ١٩٩٠م إلى نحو (١٨١) ريال في عام ١٩٩٤م، أي أن العملة الوطنية فقدت حوالي (٣١٦٪) من قيمتها خلال نفس الفترة.

إلى جانب ذلك انتشرت ظاهرة الدولرة في الاقتصاد اليمني في ظل عدم تنظيم السلطات النقدية لنشاط الصيارفة في السوق المالية والتلاعب بسعر الصرف بما يلبي رغباتهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح متجاوزين المعايير الاقتصادية[٧].

٥- انخفاض الميزان التجاري من (٩١٠) مليون دولار في عام ١٩٩٠م إلى قيمة سالبة (-٢٧مليون دولار) في عام ١٩٩٤م.

٦- انخفاض الاحتياطيات النقدية الأجنبية في البنك المركزي لتصل إلى مستويات منخفضة بنحو (٣٥٧) مليون دولار في عام ١٩٩٤م، والتي لم تكاد تكفي سوى (٢.٨) شهراً من الواردات.

٧- عودة أكثر من مليون مواطن يمني إلى البلاد عقب حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١م، مما أدى إلى انخفاض تدفق تحويلات المغتربين في الخارج، والتي كانت تصل في المدة الأخيرة قبل اشتعال الحرب إلى مليار دولار سنوياً تقريباً، بالإضافة إلى توقف المساعدات والقروض الخارجية من الدول الخليجية ودول العالم، والذين كانا يشكلان أهم مصادر التنمية قبل تحقيق الوحدة.

٨- تراكم الدين العام الخارجي لليمن ليبلغ حجم ما يعادل أكثر مرة ونصف المرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وليصل إلى نحو (٨ مليار دولار) حتى نهاية عام ١٩٩٤م، كما مثلت نسبة خدمة الدين الخارجي ٧٥٪ من حصيلة القروض الخارجية لنفس العام[٨].

٩- ارتفاع معدل البطالة إلى حدود منذرة بالخطر، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل إلى نحو ٢٥٪ من إجمالي قوة العمل اليمنية في عام ١٩٩٤م، في حين رأى أحد الباحثين أن هذه النسبة لا تتناسب مع ما يشاهد في الواقع اليمني، فإنها نسبة عالية تنذر بالاقتراب من كارثة اجتماعية وسياسية محققة[٩].

المبحث الثاني
مراحل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية

في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم وخطورته الذي وصل ذروته في منتصف عام ١٩٩٤م كان لابد للحكومة أن تعمل على تدارك هذا الوضع، واتخاذ إجراءات عاجلة وفورية لمنع المزيد من التدهور الاقتصادي، فشرعت الحكومة اليمنية على خطوة غير مسبوقة في تاريخها الاقتصادي في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي في عام ١٩٩٥م بالتعاون مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وبدعم من الجهات المانحة الأخرى ليعد هذا العام نقطة تحول في مسار السياسة الاقتصادية اليمنية.

وقد تجزأ البرنامج من حيث طبيعة أهدافه والأمد الزمني إلى مرحلتين:[١٠]

١- مرحلة برامج التثبيت الاقتصادي (الاستقرار الاقتصادي)، وهي أهداف قصيرة المدى تهتم بالدرجة الأولى في توازن الاقتصاد الكلي أي التوازن النقدي والتوازن المالي، وينصب الجهد في هذه المرحلة على التأثير في حجم الطلب الكلي ويكون أدوات السياسية النقدية وسعر الصرف أسلحتها الماضية في تحقيق أهدافها.

٢- مرحلة برامج الإصلاح الهيكلي، وتهدف إلى إحداث تغيرات في هيكل الإنتاج والتوزيع والتجارة والتغير في البنى المؤسسية والأنظمة والقوانين المنظمة لقطاع الإنتاج والتوزيع والتجارة والقطاع المالي. وهي أهداف متوسطة وطويلة الأجل، والهدف النهائي من هذه المرحلة زيادة النمو الاقتصادي وضمان استمرارية وتحسين كفاءة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد، وتكون بالتالي إصلاح النظام المالي وسوق العمل وسوق السلع والخدمات والمؤسسات العامة وهدفاً لسياسات هذه المرحلة وهي سياسات تهتم بجانب العرض.

إلى جانب ذلك قامت الحكومة بإعداد الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠م) ثم أتبعتها الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥م)، والآن يتم تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، والذي ما يزال يجري تنفيذها في عامها الثاني، كذلك أنجزت الحكومة ولأول مرة في تاريخ اليمن "رؤية اليمن الاستراتيجية ٢٠٢٥م"، والتي تسعى إلى توفير إطار كلي مستقر للاقتصاد تتم من خلال تنويع مصادر الدخل القومي وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والنفط والغاز والسياحة مع تنمية القطاع الخاص وتحقيق تنمية متطورة للموارد البشرية وجذب المزيد من الاستثمارات في إطار تنمية مستدامة تحقق مزيداً من الاندماج في الاقتصاد العالمي[١١].

وبالفعل وطبقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بدأت الحكومة مع بداية عام ١٩٩٥م في تنفيذ العديد من الإجراءات والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية، وتتلخص تلك الإجراءات في الآتي:

١- السياسة المالية:

أصبح محور إصلاح الاختلال المالي أهم محاور برنامج الإصلاح الاقتصادي لمجابهة عجز الموازنة من خلال:[١٢]

أ) تقليص عجز الموازنة العامة عن طريق خفض النفقات الجارية وزيادة الإيرادات العامة، وتقليص اعتماد الحكومة في تمويل العجز من الإقراض من البنك المركزي أو اللجوء إلى الإصدار النقدي.

ب) تنفيذ حزمة من الإصلاحات السعرية لبعض المشتقات النفطية وأسعار بعض السلع الغذائية، وأسعار بعض الخدمات كالكهرباء والمياه عبر مراحل متعددة ومتدرجة طبقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

ج) رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع الأساسية (الأرز، الحليب، السكر، الأدوية) والتخفيض التدريجي عن سلعتي القمح والدقيق والذي كانت تتحمل الدولة مبلغ (٥٠٠) مليون دولار سنوياً تذهب لدعم هاتين السلعتين[١٣].

د) معالجة الاختلالات في هيكل النظام الضريبي ورفع كفاءات التحصيل الضريبي من خلال إدخال إصلاحات تنظيمية وإدارية لتحسين مستوى أداء الوزارات والمصالح الإيرادية ورفع كفاءتها، بالإضافة إلى منح الإعفاءات الجمركية الغير قانونية، وتعديل التعرفة الجمركية وتعديل القوانين الخاصة بضرائب الدخل والإنتاج والاستهلاك والخدمات والجمارك والتموين والاستثمار.

٢- السياسة النقدية:

كان هدف برنامج الإصلاح الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم ووقف تدهور العملة الوطنية، ولتحقيق تلك الأهداف اتخذ الإجراءات التالية:[١٤]

أ) إتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال تناقص الإصدار النقدي وتفعيل الأدوات النقدية عن طريق رفع سعر الفائدة على الادخار والودائع الآجلة لتشجيع الادخار وامتصاص فائض السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات، والقضاء على ظاهرة المضاربة في العملات الأجنبية.

ب) إلغاء التعدد في أسعار صرف الريال اليمني وتعويم العملة الوطنية وتوحيد أسعار الصرف الرسمي إلى مستوى أسعار الصرف السائد في السوق الموازية.

ج) الشروع في إصدار أذون الخزانة لتعبئة المدخرات المحلية وامتصاص فائض السيولة النقدية لدى الأفراد والبنوك التجارية لتمويل عجز الموازنة العامة مرحلياً، ثم الاستثمارات الائتمانية مستقبلاً، والخطوة إلى نحو تأسيس سوق للأوراق المالية[١٥].

د) توحيد الجهاز المصرفي وتطوير الكفاءة المصرفية له من خلال إعادة هيكلة وتنظيم هذا الجهاز والعمل على خصخصة المصارف التجارية العامة وتطوير القدرات المؤسسية للبنك المركزي وبخاصة في مجال الرقابة النقدية، مع منحه الاستقلالية التامة لأداء نشاطه النقدي والمصرفي بما يسهم في تحقيق الاستقرار النقدي، وليصل هيكل الجهاز المصرفي في عام ٢٠٠٥م إلى نحو (١٨) بنكاً بما فيها البنك المركزي اليمني[١٦].

٣- سياسة التجارة الخارجية:

هدفت سياسة القطاع الخارجي في برنامج الإصلاح إلى تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً قيادياً في توزيع الموارد الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي وفق آلية السوق الحر وجهاز الثمن وذلك من خلال:[١٧]

أ) إلغاء كافة القيود الإدارية والكمية على التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً وإلغاء تراخيص الاستيراد التجاري والصناعي.

ب) تنفيذ برنامج خصخصة المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والمختلطة وخاصة المتعثرة منها.

ج) إنشاء المناطق التجارية والصناعية الحرة بدءاً بإعلان المنطقة التجارية والصناعية الحرة في عدن في عام ١٩٩١م، وإصدار قانون المناطق الحرة عام ١٩٩٢م[١٨].

د) بناء الأطر المؤسسي والتشريعي الكفء والفاعل مع اقتصاد السوق الحر وتهيئة المناخ الاستثماري المشجع للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع التجاري فتم إصدار: قانون التجارة الخارجية، قانون السجل التجاري، قانون الشركات التجارية، قانون تنظيم وكالات فروع الشركات الأجنبية، قانون الحق الفكري، قانون الغرف التجارية والصناعية، قانون المنافسة ومنع الاحتكار[١٩].

٤- سياسة دعم برنامج الإصلاح:

رأت مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة أن اليمن يواجه عجزاً مالياً كبيراً على المدى القصير والمتوسط، وبالتالي فإن المساعدات شرط ضروري للمرور من الأزمة الاقتصادية الخانقة، وبالتالي التزمت بتقديم العون المالي

والفني لنجاح برنامج الإصلاح بموجب اتفاقيات مساعدات مشروطة بحيث يتوقف استمرار هذه المساعدات على مدى التزام السلطات اليمنية بتحقيق برامج تصحيح سنوي ونصف سنوي وربع سنوي، على أن تكون معايير الأداء ومؤشرات الأداء التي وضعها صندوق النقد الدولي معياراً لمدى التزام الحكومة اليمنية بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها[٢٠].

ولدعم عملية الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة اليمنية منذ عام ١٩٩٥م استجابت مجموع الدول والوكالات المانحة أثناء مؤتمر الدول المانحة الذي انعقد في (لاهاي) لطلب الحكومة اليمنية توفير دعم مالي بنحو (٥٠٠) مليون دولار للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م، وفي مؤتمر بروكسل الذي أطلق عليه اجتماع المجموعة الاستشارية الأولى وحضره (١٣) بلداً و (١٢) منظمة إقليمية ودولية، ووعد الحاضرون بتقديم عون مالي لليمن قيمته (٨.١) مليار دولار للسنوات المتبقية من القرن العشرين (١٩٩٧-٢٠٠٠) دعماً للإصلاحات الاقتصادية في اليمن[٢١].

وقد توالت المساعدات والقروض على الحكومة اليمنية من قبل الوكالات والدول المانحة، وكان آخرها حصول اليمن على ما يقارب ٥ مليارات دولار حسب الإعلان الرسمي في المؤتمر الذي انعقد في لندن في ١٥ نوفمبر عام ٢٠٠٦م[٢٢].

المبحث الثالث
آثار ونتائج تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية

١- الآثار والنتائج الإيجابية:

منذ بداية عام ١٩٩٥م استطاع برنامج الإصلاح الاقتصادي تحقيق نجاحاً ملموساً في التثبيت واستعادة الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وأثمرت تلك الإجراءات والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية في تحقيق نتائج إيجابية عديدة في مسار الإصلاح، ولما تعكسه المؤشرات الاقتصادية التالية:

١- ردم فجوة الموازنة العامة والسيطرة على العجز إلى حدود آمنة ليصل نسبة العجز في الموازنة إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٥م، كما يوضحه الجدول رقم (١).

٢- التغلب على مشكلة التضخم الجامح والتي كانت تعد من أهم المشكلات الصعبة في مرحلة ما قبل تنفيذ البرنامج من خلال سياسة مالية ونقدية متوازنة، حيث انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة لتصل إلى نحو ١١.٨٪ في عام ٢٠٠٥م.

٣- تحقيق استقرار نسبي لسعر الصرف، حيث انخفض سعر صرف الريال أمام الدولار من (١٦١) ريال كمتوسط في عام ٢٠٠٠م إلى متوسط (١٩١.٤٢) ريال في عام ٢٠٠٥م[٢٣].

ويعد الاستقرار النسبي في سعر الصرف للريال اليمني من أهم المؤشرات الإيجابية الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ أن توقعات الكثير من الباحثين وضمنها توقعات صندوق النقد الدولي تشير أن قيمة الريال قبل تنفيذ البرنامج كان سيتدهور وسيصل إلى ألفين ريال/ دولار في عام ٢٠٠٠م[٢٤].

٤- تخفيض المديونية الخارجية لليمن التي بلغت (٨ مليار دولار) عام ١٩٩٤م من خلال مفاوضات نادي باريس التي أسفرت عن حصول اليمن على إعفاءات كبيرة وصلت إلى ٦٧٪ من حجم المديونية بعد إلغاء القروض الروسية[٢٥].

وقد انخفض حجم الدين الخارجي ليصل إلى نحو(٥.١٦٧) مليون دولار في نهاية ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٥م[٢٦]، مما يشكل منعطفاً طبيعياً نحو تواجد وضع صحي وحقيقي للدين الخارجي وانعكاس إيجابي على حساب ميزان المدفوعات.

٥- زيادة حجم احتياطي النقد الأجنبي لليمن إلى أكثر من (٧ مليارات دولار) حتى نهاية عام ٢٠٠٦م[٢٧]، مما يشكل هذا الرصيد المرتفع من العملات الصعبة وضعاً مريحاً للاقتصاد اليمني وداعماً كبيراً للعملة المحلية واستقرارها.

٦- زيادة تحرير التجارة الخارجية وزيادة دور ونشاط القطاع الخاص ومساهمته في إدارة النشاط التجاري وزيادة عدد المستوردين والمصدرين من أفراد وشركات ومؤسسات تجارية بمعدلات عالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة كميات المعروض من مختلف السلع والمنتجات بأصناف وأحجام متنوعة، وبالتالي ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة في الأسعار للسلع المعروضة، وهو ما أمكن للمستهلك من المفاضلة بين السع والاختيار للسلعة التي تناسب دخله وذوقه.

٧- تعزيز موارد البلاد من العملات الأجنبية عن طريق تشجيع الشركات الأجنبية في زيادة الاستثمار في القطاع النفطي، مما أدى إلى ارتفاع الصادرات النفطية، ليتطور الإنتاج النفطي بشكل متزايد ليصل إلى نحو (١٤٨) مليون برميل في عام ٢٠٠٥م[٢٨].

وقد أشارت التقارير الرسمية أن أعمال الاستكشافات والتنقيب عن النفط والغاز أكدت عن وجود حوالي (٥ بليون برميل خام) من النفط وحوالي (١٦.٣ بليون متر مكعب) من الغاز الطبيعي، مما سيكون رافداً قوياً

إذا ما تم استخراجه واستثماره والاستفادة من عائداته في تحقيق معدل نمو مرتفع، وخلق فرص عمل جديدة وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢٩].

٨- السعي إلى انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية من خلال القيام بجملة من الإجراءات أهمها تكوين مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٦م، وتشكيل اللجنة الوطنية للتفاوض عام ١٩٩٨م، الأمر الذي أسفر عن قبول طلب اليمن والموافقة على العضوية بصفة مراقب في المنظمة في عام ١٩٩٩م[٣٠].

٩- اختفاء ظاهرة المضاربة على الأراضي والعقارات والنقد الأجنبي وانسياب قدر كبير من المدخرات والسيولة النقدية إلى الجهاز المصرفي عبر الودائع وحسابات الادخار وشراء أذون الخزانة.

١٠-ظهور قدر كبير من التكامل والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية، مما أدى إلى فاعلية السياسات وتحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي أهدافه.

١١-استعادة الثقة والاطمئنان بالاقتصاد اليمني ومستقبله محلياً واكتسابه احترام وتقدير الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية لما عكسه تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي من صدق الإرادة وتجاوب المجتمع في إنجاح سياسات البرنامج الاقتصادي والمالي في البلاد[٣١].

٢- الآثار والنتائج السلبية:

بالرغم أن برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية تطبيقه عام ١٩٩٥م قد حقق بعض النجاحات الملموسة بالنسبة للمؤشرات المهمة، كالعجز في الموازنة العامة للدولة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف للعملة المحلية، والميزان التجاري، والمديونية الخارجية وغيرها. ولكن لابد أن نعترف أن تنفيذ البرنامج قد نتج عن بعض السلبيات ومنها على سبيل المثال لا الحصر السلبيات والإخفاقات التالية:

أ) بعد مرور إحدى عشرة سنة من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ما يزال دخل الفرد في اليمن منخفض جداً، حيث بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج القومي اليمني خلال ٢٠٠٥م حوالي (٤٨٩) دولار، وبالتالي فإن معدلات النمو الحالية مع معدل النمو السكاني المرتفعة سيجعلنا نحتاج إلى سنوات عديدة قبل أن نصل إلى متوسط دخل الفرد عام ١٩٩٠م (٦٤٦) دولار.

ب) تدل بعض المؤشرات أن تنفيذ البرنامج والإجراءات المتعلقة بتحرير أسعار المواد الأساسية كالقمح والدقيق وزيادة أسعار الخدمات الهامة كالمياه والاتصالات والنقل والكهرباء، والحد من التوظيف، قد أدت إلى زيادة نسبة الفقر والبطالة، فقد وصلت معدلات البطالة إلى ٣٧٪ من قوة العمل في المجتمع اليمني، كما أوضح تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠-٢٠٠١م من خلال مسح الفقر لعام ١٩٩٩م أن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر الحاد أو فقر الغذاء قد بلغ (٢٧.٣٪) من إجمالي الأسر، في حين وصلت نسبة الأسر تحت خط الفقر الأعلى (٣٤.٩٪)[٣٢].

ج) زيادة التفاوت في الدخول والثروة وسوء توزيع الدخل وتفشي ظاهرة التسول على نطاق واسع، والتآكل التدريجي للطبقة المتوسطة، فقد أظهر مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨م أن ٢٠٪ من السكان الأقل دخلاً تحصل على ٦٪ فقط من إجمالي الدخل المحلي، بينما يستحوذ ٢٠٪ من السكان الأكثر دخلاً على ٤٨٪ من إجمالي الدخل، مما يعكس الفجوة الكبيرة في توزيع الدخل بين السكان[٣٣].

د) أدى تحرير التجارة إلى انخفاض في الإنتاج الصناعي المحلي بسبب عدم قدرة الصناعات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة. وإن اليمن ليست مؤهلة حالياً للاستفادة من المزايا المحتملة لنظام التجارة العالمية، ولذا فإن عملية تحرير الاقتصاد وتحرير التجارة التي يعتبر عنصر مهماً من عناصر الإصلاح الاقتصادي إذا كان لها أن تحقق مكاسب إيجابية لليمن، فإن ذلك يعتمد على مقدرتنا على إحراز تطور اقتصادي ومزايا نسبية في بعض قطاعات الإنتاج التي تدخل في التجارة الخارجية[٣٤].

المبحث الرابع
مستقبل برامج الإصلاحات الاقتصادية

مع بداية عام ٢٠٠٧م يمكن القول أن أحد لا يستطيع أن يجادل أن برنامج الإصلاح الاقتصادي حقق نتائج إيجابية عديدة في مسار الإصلاح الاقتصادي وبخاصة في الشق المتعلق بالاستقرار المالي والنقدي، والذي أثمر البرنامج عن تراجع معدلات التضخم ووقف المضاربة في أسعار الريال اليمني واستقرار قيمته نسبياً في سوق الصرف الأجنبي، وتحقيق بعض الفوائض المالية في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وارتفاع احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي، والتمكن من إعادة جدولة المديونية الخارجية وتخفيضها إلى حد كبير.

وتلك النتائج الإيجابية لم تأتي بسهولة ويسر، بل تضافرت العديد من العوامل التي ساهمت في النجاح النسبي الذي

حققه برنامج الإصلاح، من أهمها:[٣٥]

١- المتابعة المستمرة والفاعلة لما يجري من تطورات في البلاد وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي من قبل القيادة السياسية، ومجموعات العمل الوزارية من أعلى مستوى من أهل الخبرة والمشهود لهم بالكفاءة على الصعيد الدولي، وكانت هذه المتابعة تتمثل في تحليل وتقييم النتائج أولاً بأول، واتخاذ القرارات المدروسة بدون هرولة أو التعجيل فيها، لما لها من آثار خطيرة وانعكاسات على الأداء الاقتصادي.

٢- إن الإجراءات التي اتبعتها الحكومة اليمنية كانت حزمة متكاملة تسعى فيما بينها للعمل على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي، وفي جزء منها العمل على تطوير النواحي التنظيمية والإدارية للدولة، وتطوير الجهاز المصرفي ليتواكب مع المعايير المصرفية الدولية، باعتباره حجر الزاوية في التطور الاقتصادي، وتحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، والاتجاه إلى تدعيم القطاع الخاص.

٣- روعي عند تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أن يتم على عدة مراحل بدون إسراع في الخطى بأكثر مما تتحمل الأوضاع الاقتصادية بما لا يخل بالأداء، وفي نفس الوقت أن يكون متماشياً مع الإيقاع الاقتصادي بدون إغفال لعنصر الزمن وأهميته.

٤- مراعاة السوق الاجتماعية عند تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث اتخذت إجراءات لتوفير شبكة الأمان الاجتماعي للمتضررين من برنامج الإصلاح الاقتصادي من ذوي الدخول المنخفضة.

وعلى الرغم من استعادة التوازن المالي والنقدي للاقتصاد اليمني وتحوله إلى اقتصاد السوق الحر وإشاعة جو من الاستقرار الاقتصادي من جراء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه ما يزال هناك الكثير من الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد اليمني، فعند إلقاء نظرة على البيانات الاقتصادية والرسمية وعلى التقارير المنشورة من المؤسسات المحلية والدولية نلاحظ أنه على الرغم من تنفيذ الخطط الخمسية الأولى (٩٦-٢٠٠٠) التي استهدفت تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي ٧.٢٪ لم يتحقق، والثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥م) والتي استهدفت معدل نمو اقتصادي حقيقي يتراوح ما بين ٦.٠٪ والذي لم يتحقق أيضاً[٣٦]، إلا أن هذه الخطط والبرامج لم تنجح في إعادة هيكلة الاقتصاد وتحقيق نمو حقيقي ومستدام، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

١- أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن القائم على نموذج البنك والصندوق الدوليين جيد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير، ولكنه غير قادر على تحقيق النمو الحقيقي على المدى الطويل بسبب

قيامه على سياسات الانفتاح والتحرر التي لم تستطيع دول نامية مثل اليمن على مواجهة المتطلبات في الوقت الحالي[٣٧].

٢- تدني مستوى الإنتاجية للعامل نتيجة تدني مستوى التعليم والتدريب، واللذان يعتبران عنصرين أساسيين لتحقيق الإنتاجية العالية، وهذا في الحقيقة ناتج عن قلة الاستثمارات في التنمية البشرية. فما تزال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والطرق متدنية في ظل معدل النمو السكاني المرتفع، والذي يصل إلى ٣.٥٪ والذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، وارتفاع نسبة الأمية إلى٤٦.٤٩٪ على مستوى الجمهورية. بالإضافة إلى ارتفاع ظاهرة التسرب في التعليم (٦-١٥)، في الحضر ٢٠٪ وفي الريف ٥١.٥٪[٣٨]. كما أوضح تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م أن الخدمات الصحية الإجمالية المتوفرة ٥٠٪، منها الحضر ٨٠٪ والريف ٢٥٪ ، أضف إلى ذلك أن الطرق المعبدة لا تتجاوز ١٠٪ من شبكة الطرق في اليمن[٣٩].

٣- اعتماد الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي وازدياد مساهمة المصادر الأجنبية في تمويل برامج التنمية، فالعالم الخارجي يشارك في توفير جزء كبير من الدخل القومي المتاح وفي سد احتياجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، إضافة إلى ذلك احتياجه للموارد المالية اللازمة لعملية التنمية من العالم الخارجي، كذلك اعتماده على العالم الخارجي في تمويل الموازنة العامة التي بدورها تقوم بمواجهة الإنفاق الحكومي وغيره.

٤- على الرغم من الإجراءات التي اتبعتها الحكومة في محاربة الفساد، إلا أن الفساد المالي والإداري ما يزال متفشي في أجهزة الدولة المختلفة. ففي دراسة أجريت في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠١م وشملت عينة مكونة من (٩٤٧) مشروعاً خاصاً موزعة على خمس محافظات، أوضحت أن ٨٢٪ من منشآت القطاع الخاص في اليمن ترى أن الفساد يمثل أكبر عائق أمام التوسع المربح للمنشآت اليمنية(٤٠).

إن ظاهرة تفشي الفساد في اليمن أصبح لها آثار سلبية وخطيرة على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وأنه بدون القضاء على الفساد المالي والإداري لن تكون هناك نتائج أو آثار إيجابية لأي إصلاحات، فالإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية جميعها لابد أن تتكامل مع إصلاح إداري في نفس الوقت[٤١].

٥- عدم القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية، وخاصة منها المباشرة في القطاعات غير النفطية. فعلى الرغم أن الحكومة تعمل ولا تزال تعمل على تشجيع وجذب المستثمرين العرب والأجانب للاستثمار في اليمن، إلا

أن حجم وتدفق الاستثمارات الخارجية (عربية وأجنبية) في مختلف الأنشطة ما تزال ضعيفة باستثناء قطاع النفط.

فقد توصلت إحدى الدراسات أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها اليمن في عام ٢٠٠٢م بلغت (٦٤) مليون دولار بما يشكل نحو ٠.٠١٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت بين بلدان العالم في العام ٢٠٠٢م. مقارنة بحصة بلغت ٠.١١٪ من تلك الاستثمارات في الفترة من ١٩٩١م حتى عام ١٩٩٦م وهذا يعكس مدى المشاكل التي تواجه عملية الاستثمار والمستثمرين في البلاد مثل وجود التعقيدات والبيروقراطية، عدم احترام حقوق الملكية الفردية، عدم توافر ضوابط قوية للمعايير والمواصفات، مشاكل حيازة الأرض وغيرها التي تعيق حركة الاستثمار في اليمن[٤٢].

إن منطق برنامج الإصلاح الاقتصادي يكمن في تعزيز وتنمية وتطوير القطاع الخاص، ذلك أن (البيئة) القانونية والتنظيمية والسياسية الحالية التي تواجه القطاع الخاص تستدعي الكثير مما هو مرغوب فيه، باعتبار أن تنمية القطاع الخاص غاية واعية للسياسة العامة، وأن كثيراً من السياسات الحالية والإجراءات التطبيقية وتدخلات القطاع العام كلها تمثل عقبات في وجه تطوير القطاع الخاص، وبالتالي فإن التخلص منها ورفع العبء التنظيمي من على كاهل هذا القطاع ستشكل الخطوات الأولى لأي جهد إصلاح هيكلي[٤٣].

إلى جانب ذلك لا تزال هناك تحديات جوهرية أمام عملية الإصلاح الاقتصادي تتمثل في التناقص الحاد في منسوب المياه الجوفية في معظم المدن اليمنية، وخاصة مدن (صنعاء، تعز، رداع) مما يهدد بأزمة مائية خطيرة تجهض التنمية وتعيق الحياة الطبيعية للسكان. بالإضافة إلى ضعف مستوى الهياكل الأساسية وعناصر رأس المال الاجتماعي والمرافق العامة وخاصة الطاقة الكهربائية، فضلاً عن اختلالات سوق العمل بوجود فائض وبطالة في العمالة غير الماهرة وندرة وعجز في العمالة الفنية الماهرة والمتخصصة.

إن استمرار نجاح البرنامج في الأجلين المتوسط والطويل مرهون بمدى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاجتماعية وإيجاد حلول لمعدلات البطالة وتخفيض حدة الفقر في المجتمع، كما إن ثمار الإصلاح في جوانبه المالية والاقتصادية يجب أن تستهدف رخاء المواطنين، وينعكس على معيشة الناس لتخفيف معاناتهم وتوفير فرص العمل للخريجين القادرين على العمل في مختلف النشاطات الاقتصادية المختلفة.

الخاتمة

كان موضوع هذا البحث هو تقييم عملية الإصلاحات في اليمن، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الخانقة التي شهدتها البلاد خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٤م بسبب العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى انزلاق اليمن في حالة من الركود الاقتصادي، ودائرة التضخم، والتدهور لقيمة العملة المحلية، ووصول معدلات البطالة والفقر إلى مستويات عالية، وتراكم الديون الخارجية وخدمتها، وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي تفاقمت والتي أدت إلى ضرورة أن تقوم الحكومة اليمنية بحلول سريعة لتدارك الاقتصاد اليمني بتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي في عام ١٩٩٥م تحت رعاية صندوق النقد والبنك الدوليين، والذي لم يكن تنفيذ هذا البرنامج قرار أو رغبة سياسية مرتجلة، بل أصبح ضرورة حتمتها أسباب موضوعية نظراً لتدهور الوضع الاقتصادي خاصة في السنوات الأولى لتحقيق الوحدة.

وكان لسرعة تنفيذ برنامج الإصلاح الأثر الإيجابي في السيطرة على العجز في الموازنة العامة إلى حدود آمنة، وتخفيض معدلات التضخم، وإيجاد نوع من الاستقرار في سعر صرف الريال اليمني، وتقليص العجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى تخفيف المديونية الخارجية، وزيادة الاحتياطي النقدي للبلاد، وزيادة موارد البلاد من العملات الأجنبية وخاصة في القطاع النفطي، فضلاً عن استعادة الثقة والاطمئنان بالاقتصاد اليمني واكتسابه دعم الدول المانحة والمؤسسات الدولية.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية لعملية الإصلاح ونجاح السياسات المالية والنقدية في مهمة التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي، إلا أن تلك الإصلاحات تركزت إلى حد كبير في الجانب المالي والنقدي، وكان لبرنامج الإصلاح جملة من الآثار الجانبية رافقت تنفيذه أو تمخضت عنه أهمها: تدني مستوى الدخل الحقيقي، والاستهلاك للفئات المتوسطة ومحدودي الدخل، بالإضافة إلى تفاقم حالة البطالة الواسعة، وزيادة معدلات الفقر، وتفشي ظاهرة التسول على نطاق واسع، زيادة التفاوت في الدخول والثروة، وسوء توزيع الدخل، وتآكل الطبقة المتوسطة في ظل تفشي الفساد بأشكاله المختلفة، ازدياد مساهمة المصادر الأجنبية في تمويل برامج التنمية، وتدني الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتفاقم مشكلة المياه، وضعف مستوى الهياكل الأساسية كالطاقة الكهربائية وغيرها في القطاعات الأخرى. وفي حالة استمرار هذا الوضع على ما هو عليه فإنه من الصعب تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في اليمن.

ولمواجهة تلك المشكلات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية، ووصولاً إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، يقدم البحث مجموعة من التوصيات تتمثل في الآتي:

١- الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بجدية وإصرار كاملين، بالرغم من وجود التكلفة الباهظة التي تتحملها وخاصة الفئات الفقيرة في المجتمع في تنفيذ برنامج الإصلاح، فبقاء اليمن بدون برنامج إصلاح سيكون أصعب وأسوأ للجميع.

٢- التركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وخاصة القطاع السمكي والقطاع السياحي وقطاع النفط والغاز، وزيادة تكوين البنية التحتية، لما لذلك من أثر كبير في جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

٣- الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإفساح المجال للقطاع الخاص لقيادة النشاط الاقتصادي وإدارته بما يكفل لجهاز الثمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع.

٤- مواصلة الإصلاحات الإدارية ومحاربة الفساد واجتثاثه، وتصحيح أوضاع القضاء وإصلاحه بما يكفل الحكم بالقوانين والتشريعات التي تحمي المستثمرين المحليين والأجانب وتشجعهم على زيادة استثماراتهم، وبما يساعد على إيجاد مناخ استثماري مناسب يساهم في مستقبل زاهر لليمن.

٥- عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط كأساس للنشاط الاقتصادي لما يعكسه من تبعية للخارج، وتنويع مصادر الدخل القومي بما يحمي الاقتصاد اليمني من أي تقلبات قد تحدث لمنتج ما، يحفظ للاقتصاد توازنه واستقراره في المستقبل.

٦- تعديل القوانين والتشريعات بما من شأنه خلق مناخ مشجع للاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمغتربين اليمنيين في الخارج.

٧- مواصلة إنشاء المناطق التجارية والصناعية الحرة (الحديدة، حضرموت)، بالإضافة على مواصلة السعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٨- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتلبية احتياجات الاستثمارات المحلية والأجنبية والأيدي العاملة الماهرة، وتأمين العنصر الأساسي لاقتصاد تكنولوجيا المعلومات في القرن العشرين.

٩- ضرورة التوجه إلى ترشيد استخدام المياه الجوفية وتنميتها من خلال إقامة الحواجز المائية والسدود للاستفادة من مياه الأمطار والسيول في تنمية المحاصيل الزراعية والقطاع الزراعي.

١٠-القضاء على الاختلالات الأمنية والأعمال الإرهابية وأعمال الخطف للأجانب والذي يخلق حالة من الذعر والخوف لدى المستثمرين ويجعلهم يتجنبوا الاستثمار في اليمن.

١١-تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الجوار والدول العربية والأجنبية بما يؤدي إلى زيادة التجارة البينية ويفتح مجالاً واسعاً لزيادة الاستثمارات الأجنبية في مختلف قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في اليمن.

الهوامش

(١) للمزيد أنظر: محمد أحمد علي الحاروي، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ١٩٩٩، ص٢٢٠-٢٤٤.

(٢) عبدالباري أحمد الشرجبي، الآثار الاقتصادية لحرب ترسيخ الوحدة اليمنية، تحرير أحمد البشاري، كتاب (دراسات في الاقتصاد اليمني)، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦، ص٣٧٧.

(٣) للمزيد أنظر: علي عبدالقوي الغفاري، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٧، ص٢٩٢.

(٤) للمزيد أنظر: لطف محمد السرحي، تطوير السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية بما يتفق مع الشرعية الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قدمت إلى كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الخرطوم، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٤٥.

(٥)المصدر السابق نفسه، ص١٤٨.

(٦) علي علي الزبيدي، الضغوط التضخمية وسياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، كتاب (دراسات في الاقتصاد اليمني)، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦، ص٣٨٨.

(٧) المجلس الاستشاري، الجهاز المصرفي في اليمن، وثائق ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري، صنعاء، ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٨م، ص٩٤.

(٨) البنك المركزي، نشرة إحصائية مالية، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٤، ص٢٣.

(٩) عبدالرحمن البيضاني، ظاهرة البطالة ونظرة خاصة عن اليمن، في كتاب (دراسات في الاقتصاد اليمني)، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦، ص٣٥٦.

(١٠) أحمد محمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في اليمن ٩-١ ٢ ، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد ١٦ ، أبريل - يونيو١٩٩٩، ص٣٩.

(١١) وزارة التخطيط والتنمية، الرؤية المستقبلية للاقتصاد اليمني ٢٠٢٥، صنعاء.

(١٢) للمزيد أنظر: أحمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، مرجع سابق، ص٤٤-٥٠.

(١٣) سيف مهيوب العسلي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لرفع الدعم، كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦، ص٢٦٣.

(١٤) للمزيد أنظر: حسن فرحان، دور الدولة في إصلاح وسائل السياسة النقدية التقليدية (البديل الإسلامي)، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، ٢٢-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠، ص١٦١.

(١٥) نبيل محمد العلفي، متطلبات إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ٢٠٠٦م، ص٨٢.

(١٦) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٥م، ص٧٤.

(١٧) للمزيد أنظر: سالم محمد المقداد، واقع التجارة قبل وبعد عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي، ورقة قدمت لندوة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المجلس الاستشاري، ١١-١٣ نوفمبر ٢٠٠٠، ص٢٤.

(١٨) الجمهورية اليمنية، وزارة النقل، عشر سنوات من العطاء ١٩٩٠-٢٠٠٠، ونين للطباعة، صنعاء، بدون تاريخ نشر، ص٤٤.

(١٩) للمزيد أنظر: وزارة الشؤون القانونية، الدليل التشريعي لمحتويات الجريدة الرسمية للأعوام ٩-٢ ٢م، يونيو ٣ ٢، ص ١- .

(٢٠) طه الفسيل، مستقبل الإصلاح الاقتصادي في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (٢٤)، أبريل- يونيو ٢٠٠١، ص٢٦.

(٢١) للمزيد أنظر: محمد الميتمي، الإصلاحات الاقتصادية في ملف العلاقات الدولية، كتاب اليمن والعالم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٩.

(٢٢) صحيفة الثورة، العدد (١٥٢٠٧)، بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٦م.

(٢٣) البنك المركزي اليمني، نشرة إحصائية مالية، أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٥م، ص١٤.

(٢٤) طه الفسيل، مدى ملائمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة الاختلالات في الاقتصاد اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، قدمت لكلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨، ص٩٤.

(٢٥) للمزيد أنظر: نجيب شحره، برنامج الإصلاح الاقتصادي والمديونية الخارجية لليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (١٩)، يناير- مارس ٢٠٠٠م، ص٦٦.

(٢٦) البنك المركزي اليمني، نشرة إحصائية مالية، أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٥م، ص٢٧.

(٢٧) تصريح لمحافظ البنك المركزي اليمني في صحيفة الثورة بتاريخ ١٤/ ١/ ٢٠٠٧م.

(٢٨) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠م)، صنعاء، ص٢٥.

(٢٩) وزارة النفط والمعادن، إحصاءات النفط والغاز والمعادن، صنعاء، العدد الثاني، ٢٠٠٢، ص١٤.

(٣٠) داود عثمان، انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وأثر ذلك على الصادرات، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (١٥)، يناير – مارس ١٩٩٩م، ص٨٨.

(٣١) عبدالكريم عامر، العولمة واتجاهات الإصلاح الاقتصادي في اليمن، كتاب (الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية)، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩، ص٤٤٠.

(٣٢) وزارة التخطيط والتنمية، اليمن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠-٢٠٠١م صنعاء، ص٧٥.

(٣٣) الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨م، صنعاء، يونيو ١٩٩٩م، ص٦٤.

(٣٤) ناصر العولقي، الاقتصاد اليمني وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (٢٤)، أبريل – يونيو ٢٠٠١، ص١٦.

(٣٥) اسماعيل حسن محمد، التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي، كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، يناير ١٩٩٩، ص١٥.

(٣٦) للمزيد أنظر:

-وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١-٢٠٠٥م).

-وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص مشروع الخطة الخمسية الثالثة، مصدر سابق، ص٤٤.

(٣٧) علي محمد شاطر مثنى، رؤية مستقبلية للاقتصاد اليمني (سماته، تحدياته، مستقبله)، مجلة دراسات اقتصادية، صنعاء، العدد (٤)، يناير -مارس ٢٠٠٥م، ص (١٢٤).

(٣٨) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٥، ص٦٧.

(٣٩) وزارة التخطيط والتنمية، اليمن، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، ص٤٤.

(٤٠) للمزيد أنظر: جعفر حسين منيعم، تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية، مجلة دراسات اقتصادية، صنعاء، يوليو - سبتمبر ٢٠٠٥م، ص٢٠٤.

(٤١) نزار عبدالله باصهيب، برنامج الإصلاح الاقتصادي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية، مجلة دراسات اقتصادية، صنعاء، العدد (١٤)، يناير - مارس ٢٠٠٥م، ص٨٦.

(٤٢) للمزيد أنظر: علي محمد شاطر مثنى، رؤية مستقبلية للاقتصاد اليمني (سماته، تحدياته، مستقبله)، مرجع سابق، ص٦٧.

(٤٣) عبدالباري الشرجي، الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩، ص٦٠٥.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

١-أحمد البشاري (محرر)، الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩م.

٢-أحمد البشاري (محرر)، دراسات في الاقتصاد اليمني، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م.

٣-البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٥م.

٤-البنك المركزي اليمني، نشرات إحصائية مالية متفرقة (٩١-٢٠٠٥م).

٥-الجمهورية اليمنية، وزارة النقل، عشر سنوات من العطاء ١٩٩٠-٢٠٠٠، وين للطباعة، صنعاء، بدون تاريخ نشر.

٦-الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨، صنعاء، يونيو١٩٩٩م.

٧-الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ١٩٩٩م.

٨-الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٥م.

٩-المجلس الاستشاري، الجهاز المصرفي اليمني، وثائق ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري، صنعاء، ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٨م.

١٠-علي عبدالقوي الغفاري، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٧م.

١١-مجلة الثوابت، أعداد متفرقة.

١٢-مجلة دراسات اقتصادية، أعداد متفرقة.

١٣-صحيفة الثورة، أعداد متفرقة.

١٤-محمد أحمد علي الحاوري، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ١٩٩٩م.

١٥-نبيل محمد العلفي، متطلبات إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ٢٠٠٦م.

١٦-وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠)، صنعاء.

١٧-وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٦-٢٠٠٠م).

١٨-وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١-٢٠٠٥م).

١٩-وزارة التخطيط والتنمية، اليمن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م.

٢٠-وزارة الشؤون القانونية، الدليل التشريعي لمحتويات الجريدة الرسمية للأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٢م، يونيو ٢٠٠٣م

٢١-وزارة النفط والمعادن، إحصاءات النفط والغاز والمعادن، صنعاء، العدد الثاني، ٢٠٠٢م.

ثانياً: المقالات والدراسات:

٢٢-أحمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في اليمن (٩٥-٢٠٠١)، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (١٦)، أبريل – يونيو ١٩٩٩م.

٢٣-اسماعيل حسن محمد، التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي، كتاب (الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية)، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩م.

٢٤-جعفر حسين منيعم، تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية، مجلة دراسات اقتصادية، صنعاء، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٥م.

٢٥-حسن فرحان، دور الدولة في إصلاح وسائل السياسة النقدية التقليدية (البديل الإسلامي)، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، ٢٢-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م.

٢٦-داود عثمان، انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وأثر ذلك على الصادرات، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (١٥)، يناير – مارس ١٩٩٩م.

٢٧-سالم محمد المقداد، واقع التجارة قبل وبعد عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي، ورقة قدمت لندوة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المجلس الاستشاري، ١١-١٣ نوفمبر ٢٠٠٠م.

٢٨-سيف مهيوب العسلي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لرفع الدعم، كتاب (دراسات في الاقتصاد اليمني)، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م.

٢٩-طه الفسيل، مستقبل الإصلاح الاقتصادي في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (٢٤)، أبريل – يونيو ٢٠٠١م.

٣٠-عبدالباري الشرجي، الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩م.

٣١-عبدالرحمن البيضاني، ظاهرة البطالة ونظرة خاصة عن اليمن، في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م.

٣٢-عبدالكريم عامر، العولمة واتجاهات الإصلاح الاقتصادي في اليمن، كتاب (الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية)، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩م.

٣٣-علي علي الزبيدي، الضغوط التضخمية وسياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، كتاب (دراسات في الاقتصاد اليمني)، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م.

٣٤-علي محمد شاطر مثنى، رؤية مستقبلية للاقتصاد اليمني (سماته، تحدياته، مستقبله)، مجلة دراسات اقتصادية، صنعاء، العدد (١٤)، يناير – مارس ٢٠٠٥م.

٣٥-محمد الميتمي، الإصلاحات الاقتصادية في ملف العلاقات الدولية، كتاب (اليمن والعالم)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٦-ناصر العولقي، الاقتصاد اليمني وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (٢٤)، أبريل – يونيو ٢٠٠١م.

٣٧-نجيب شحره، برنامج الإصلاح الاقتصادي والمديونية الخارجية لليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (١٩) يناير – مارس ٢٠٠٠م.

٣٨-نزار عبدالله باصهيب، برنامج الإصلاح الاقتصادي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية، مجلة دراسات اقتصادية، صنعاء، العدد (١٤)، يناير – مارس ٢٠٠٥م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

٣٩-طه الفسيل، مدى ملائمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة الاختلالات في الاقتصاد اليمني، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨م، رسالة دكتوراه غير منشورة.

٤٠-لطف محمد السرحي، تطوير السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية بما يتفق مع الشرعية الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الخرطوم، أكتوبر ٢٠٠٠م.